

دور الحكمة فى جذب الاستثمارات الأجنبية فى دولة الصين

نرمين عبد الحميد محمد الحسنى

الملخص:

تعانى معظم الدول النامية من ضعف الموارد الإقتصادية والجهل والفقير وضعف البنية التحتية وثقل المديونية وعجز الميزان التجارى وارتفاع الديون الداخلية والخارجية وصعوبة فى توفير العملات الصعبة لذلك اتجهت دول العلم المتقدم بدلا من إقراض الدول النامية بتشجيع رجال الأعمال على الإستثمار فى هذه الدول من أجل توفير عملات صعبة وتوفير فرص عمل للشباب حيث ازداد الإهتمام بمفهوم حركمة الشركات فى الآونة الأخيرة.

حيث حرصت عدد من الشركات والمؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى المركز الدولى للمشروعات الخاصة ومنظمة التعاون للاقتصاد والتنمية التى اصدرت عام ١٩٩٩ مبادئ حركمة الشركات والمعينه بمساعدة كل الدول من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الإقتصاد وتعتمد على الإفصاح والشفافية وتأكيد مسؤولية مجلس الإدارة.

Abstract:

Most developing countries suffer from weak economic resources, ignorance, poverty, weak infrastructure, heavy debt, trade balance deficits, high internal and external debts, and difficulty in providing hard currencies. Therefore, advanced countries have moved instead of lending to developing countries by encouraging businessmen to invest in these countries in order to provide difficult currencies. And providing job opportunities for young people, as interest in the concept of corporate mobility has increased in the recent times.

As a number of international companies and institutions were keen on approaching this concept with analysis and study, and on top of these institutions are the International Monetary Fund and the World Bank, the International Center for Special Projects and the Organization for Economic and Development, which issued in 1999 the principles of corporate sanction and appointed with the assistance of all countries by providing a number of guidelines To support corporate governance, capital market efficiency and economic stability, and it relies on disclosure, transparency and affirmation of the Board's responsibility.

أولاً: المقدمة:

للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حيث تعمل على جذب الإستثمارات الأجنبية ودعم الإقتصاد والقدرة التنافسية على المدى الطويل من خلال عدة طرق أهمها التأكيد على الشفافية في معاملات الشركات وفي إجراء المحاسبة والمراجعي المالية حيث ان الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي الى إستنزاف موارد الشركة.

تأكل قدرتها التنافسية وبالتالي إنصراف المستثمرين عنها، حيث ان اجراءات حوكمة الشركات تؤدي الى تحسين إدارة الشركة، مما يساعد على جذب الإستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة اداء الشركة، تبنى معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن ان يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية كما ان تطبيق حركمة الشركات يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها وهذا بدوره يعزز القدرة التنافسية للدولة.

وتشجع الحكومة الصينية الشركات على الاستثمار في الخارج لمساعدة الشركات المحلية على ان تصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المالية حيث يرجع زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة الى الأسواق الصينية لعدة أسباب أهمها إصدار قانون الحوكمة في عام ٢٠٠١ (قانون حوكمة الشركات لشركات البورصة في الصين) وبالتالي تقلل من الفساد المالي والإداري في الشركات وظهور الشفافية والإفصاح في التقارير المالية والمحاسبية للشركات المدرجة ومن ثم زيادة كفاءة اسواق المال وجذب الإستثمارات الأجنبية حيث تعاضمت أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والقانونية والرفاهية الإجتماعية للإقتصاديات والمجتمعات.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

حققت الصين نمواً إقتصادياً سريعاً ومرتفعاً خلال الأونة الأخيرة رغم ذلك كان هناك محددات وأسس وضعها النظام الإقتصادي الصيني التي أدت الى النمو الإقتصادي الهائل ورفع مستوى معيشة الفرد والرفاهية والنهوض بإقتصادياتها حيث

قامت الصين كدولة متقدمه بجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية منذ فترة كبيرة حيث حققت مرتبة متقدمه في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية من خلال تطبيق حركمة الشركات وتنحصر مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ١- كيف يمكن لحوكمة الشركات أن تؤثر في تدفق الإستثمارات الأجنبية في اسواق المال الصينية؟
- ٢- مدى تطبيق فاعلية الحوكمة في جذب الإستثمارات في الصين.
- ٣- مدى تطوير ثقافة تنافسية الحوكمة وتطوير البيئة القانونية والرقابية من أجل زيادة القدرة في السوق المالى في الصين.
- ٤- ما هى الأنظمة والتشريعات المتبعة في الشركات الصينية المدرجة في أسواق المال؟
- ٥- هل تلعب اليات تطبيق الحوكمة دورا فعالا في جذب الإستثمارات الأجنبية في الصين.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال توضيح الدور البارز الذى تؤديه الحوكمة فى التأكيد على حسن الأداء المالى والادارى فى تحقيق التنمية الإقتصادية فى الصين من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الاداء الإقتصادى والقدرة التنافسية على المدى الطويل وتخطى العقبات التى تواجه الإستثمارات والإستخدام الأمثل للموارد وأيضا تجنب المشاكل المحاسبية والمالية بما يعمل على تعزيز وإستمرار نشاطها وتتلخص أهمية الدراسة فى:

- ١- قياس وتحديد مستوى الحوكمة الرقابية فى الصين.
- ٢- عمل مؤشر لمستوى تدفق الإستثمارات الأجنبية فى الصين عبر فترة زمنية طويلة.
- ٣- تحديد مدى تأثير الدور الرقابى لأليات حوكمة الشركة على جذب الإستثمارات الأجنبية فى الصين.

رابعاً: أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة في:

- ١- توضيح إيجابيات تطبيق قواعد الحوكمة والتقليل من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات الصناعية.
- ٢- إعطاء بعض المقترحات والحلول الممكنة التي قد تفيد المسؤولين عن إدارة أسواق المال.
- ٣- تسليط الضوء على حجم المنافع التي تعود على إقتصاد دولة الصين من التوجه نحو تطبيق حوكمة الشركات الصناعية.

خامساً: فروض الدراسة:

- تمتلك الصين العديد من المقومات الاقتصادية مما جعلها قادرة على تطبيق حوكمة الشركات وذلك من أجل تقليل الفساد المالي والاداري وظهور الشفافية والافصاح عن التقارير المالية للشركات ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فإن هناك فروض وتساؤلات سيحاول الباحث الإجابة عنها ويمكن صياغتها كالآتي:
- ١- هل للحوكمة تأثير إيجابي على تدفق الإستثمارات الأجنبية في الصين.
 - ٢- مدى الإلتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في استقطاب الإستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المدققين.
 - ٣- مدى الإلتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية من وجه نظر المستثمرين.

سادساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: من ١٩٩٠ الى ٢٠١٧

الحدود المكانية: الصين

تركز الدراسة على أهمية دور حوكمة الشركات في جذب الإستثمارات الأجنبية وايضا توضيح الدور البارز الذي تؤديه الحوكمة في التأكيد على حسن الأداء المالي والإداري في تحقيق التنمية الإقتصادية في الصين ودعم الأداء الإقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل وتخطى العقبات التي تواجه الإستثمارات الأجنبية

والإستخدام الأمثل للموارد وأيضا المشاكل المحاسبية والمالية والتي أثرت بشكل مباشر على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية.

سابعاً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين هما:

- ١- **المنهج النظري:** وهو استخدام المنهج الاستقرائي لدراسة الجوانب النظرية لموضوع الدراسة من خلال الكتابات والدوريات والدراسات التي يتضمنها الفكر الاقتصادي المالي.
- ٢- **المنهج التحليلي:** استخدام الخدمة الاحصائية E views لدراسة دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الاجنبي وكذلك استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة.

ثامناً: الدراسات السابقة:

وسيتم تناولها فيما يلي:

- ١- دراسة (نبيل حمادي ٢٠١٢) بعنوان أثر تبني المؤسسات الجزائرية للحوكمة على جوده المراجعة المالية: دراسة ميدانية:
وقد هدفت الدراسة الى التعرف الى كيفية تحول الجزائر الى اقتصاد السوق وكيفية اجراء العديد من الاصلاحات في الهرم الاقتصادي الجزائري ومنها تبني مبادئ حوكمة الشركات او كما سميت (ميثاق الحكم الراشد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) الصادرة عام ٢٠٠٩ بالاضافة الى اصدار قانون تنظيم مهنة المراجعة المالية في ٢٠١٠ بحيث يهدف هذا العمل الى قياس مدى تبني مؤسسات عينة البحث للحوكمة بالاضافة الى قياس جوده المراجعة المالية لعينة من المراجعين الخارجيين وقد تم تصميم استبانة لجمع البيانات وتحليلها ووزعت على عينة الدراسة بواقع ٣٥ استبانة وقد تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية SPSS | للتوصل الى نتائج الدراسة وقد كانت اهم نتائج الدراسة ان هناك تأثير للحوكمة على المراجعة المالية ولكنها

اختلفت من حيث متغيرات الحوكمة وقد كانت اهم التوصيات هي الزام الشركات الاردنية بتبني وظيفة مراجعة داخلية مع تركيز اهتماماتها على المراجعة المالية^(١)

٢- دراسة (جمال العازمي ٢٠١٢) بعنوان دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فقد قام الباحث بتعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الاولية وتكونت عينه الدراسة من (٢٨٠) استبانة تم توزيعها على عينه الدراسة المكونه من اعضاء مجلس الادارة والمديرين الماليين في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع الدراسة كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطى المتعدد Regression Multiple والانحدار البسيط Simple Regression

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة وجود تأثير (دليل حوكمة الشركات حفظ حقوق جميع المساهمين المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين دور اصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الادارة بالشركة الافصاح والشفافية مسئوليات مجلس الادارة على رفع الميزة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية وعلى ضوء النتائج اوصت الدراسة بالتأكيد على اهمية وجود دليل او اطار حوكمة الشركات وبشكل متناسق مع احكام القانون والالتزام به وذلك لكونه يؤثر في رفع القدرة التنافسية للشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية واستمرار الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية بحفظ حقوق جميع المساهمين وذلك لكون توجهات الحكومة الان تنادي بضرورة حفظ هذه الحقوق وحمايتها كذلك استمرارها بالالتزام بالمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين^(٢)

٣- دراسة احمد عادل (٢٠١١) نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمة لمدقق الحسابات واثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية.

هدفت هذه الدراسة الى قياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات واثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية مع تقديم اطار مقترح لقياس هذا الدور وذلك من وجه نظر مدققى الحسابات مكاتب التدقيق العاملة في الاردن المرخصة ولتحقيق هذا الهدف فان الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الاولية تم استخدام استبانته تم توزيعها على عينه الدراسة التي شملت ٢٦١ مدققا يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة وتوصل الباحث الى عدد من النتائج ابرزها^(٣).

١- وجود تأثير لاستقلال مدققى الحسابات على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجه نظر مدققى الحسابات اذ بينت النتائج اهمية تغليب مدقق الحسابات لمصلحة الشركة على مصلحة الفردية.

٢- وجود تأثير لالتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققى الحسابات اذ بينت النتائج اهمية اتفاق عمل مدقق الحسابات مع معايير المحاسبة الدولية.

٣ - وجود تأثير لالتزام الحسابات بقواعد السلوك الاخلاقي للمهنة على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجه نظر مدققى الحسابات اذ بينت النتائج اهمية الامانه والنزاهة التي يجب ان يتميز بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحة الشخصية وسلوكه في تحديد اتعابه لاساليب تؤثر على استقلاله.

٤- وجود تأثير لالتزام مدققى الحسابات بمعايير رقابة الجودة على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققى الحسابات اذ بينت النتائج اهمية التزام مدقق الحسابات بالشروط القانونية او التعاقدية مع تقديم خدمات مهنية استشارية للشركة محل التدقيق.

٤- دراسة ابراهيم المليجي (٢٠٠٦): بعنوان دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر:

وقد هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل مفهوم فجوة التوقعات في بيئة المراجعة وتحديد آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بفجوة التوقعات في بيئة المراجعة^(٤)

في اطار محاولة تحقيق اهداف البحث يتبع البحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي معا وذلك بهدف استقراء وتصنيف ادبيات المراجعة والمعايير المهنية في مجال حوكمة الشركات وفجوة التوقعات في بيئة المراجعة محاولة استكشاف اسباب وجود تلك الفجوة واستنباط الحلول الممكنة لتضييق تلك الفجوة وقد ورع الباحث ١٢٠ استبانة على المدققين الخارجيين والمستثمرين في شركات على وجود ارتباط وثيق بين آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل وبين فجوة التوقعات في بيئة المراجعة وان اكثر متغيرات فجوة التوقعات في بيئة المراجعة تأثرا بأليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعميل هو خلو القوائم المالية من البيانات المضللة الناتجة عن تلاعب الادارة واقلها مسئولية مراقب الحسابات تجاه جميع المستخدمين للقوائم المالية كما كانت اهم التوصيات ضرورة قيام المنظمات المهنية بالعمل على تدعيم استقلال مراقبي الحسابات عن طريق التحديد الواضح لمهام مراقبي الحسابات ومدى مسئوليتهم عن فحص نظم الرقابة الداخلية واتخاذ الاجراءات الضرورية لتفادي تأثير الخدمات التي يقدمها مراقبي الحسابات على استقلالهم.

٥- دراسة (السديري والعنقري ٢٠٠٤) بعنوان توظيف عدد مختار من المقاييس لرصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية:

هدف هذا البحث الى رصد ملامح فجوة التوقعات الموجودة بين المراجع والاطراف المستفيدة من خدمات في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية ولتحقيق ذلك فقد تم توظيف النظرية الايجابية التي تعتمد على الشرح والتفسير والتنبؤ بظاهرة معينة من خلال مراجعة الدراسات السابقة والواقع بهدف الوصول الى مجموعة من التعارف وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة لهذه الظاهرة.^(٥)

وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى عدم وجود اتفاق مطلق بين الفئات التي تم اختيارها لتحديد ملامح فجوة التوقعات فعلى الرغم من اتفاق الاطراف محل الدراسة في جوانب شملت طبيعة عمل المراجع ومسئولياته وتوقعات المجتمع حول مقومات نجاح المراجع والتحديات المعاصرة التي تواجهها المهنة الا ان نتائج البحث تشير ايضا الى وجود تفاوت مرتبط بمحددات اخرى لنفس هذه الجوانب وفي ختام البحث تؤكد الباحثة على ضرورة دراسة فجوة التوقعات باستخدام اطر نظرية مختلفة للتمكن من تحديد نطاق الفجوة واسبابها بشكل اكثر فاعلية كما تؤكد على أهمية زيادة الاهتمام بتطبيق الانظمة المهنية ومتابعتها لتقريب ما هو كائن في الواقع العملي لما يجذب ان يكون اضافة لاهمية زيادة توعية المجتمع بدور وطبيعة ومسئوليات المراجع عن طريق الصحافة الاقتصادية والاهتمام بموضوع التحديات المعاصرة التي تواجه المهنة سواء في الوقت الحالية او مستقبلا.

٦- دراسة (Clark. et , at 2004) تناولت دراسة العلاقة بين جوده نظم حوكمة الشركات واداء سوق الاوراق المالية:

وذلك من خلال دراسة حالة شركة Ahold وهي مثال لفشل حوكمة الشركات في اوربا حيث تم تحليل تعاملات السوق الخاصة باسهم الشركة في بورصة الاوراق المالية لكل من امستردام ونيويورك خلال الفترة من عام ١٩٧٣ حتى ٢٠٠٤ وتحليل سلسله احداث لتقلب اسعار اسهم الشركة ورد فعل السوق لضعف نظام حوكمة الشركات وقد اوضحت الدراسة ان شركة Ahold احدى ثالث اكبر متاجر تجزئية في العالم انشئت عام ١٨٨٧ في امستردام وكانت من اوائل الشركات التي سجلت في بورصة امستردام عام ١٩٤٨ ثم دخلت اسواق امريكا واوربا واصبحت سلسلة متاجر وظهرت الازمة في فبراير عام ٢٠٠٣ عند الاعلان عن مخالفات محاسبية ومالية بسبب قصور شفافية خطط حوافز ومكافآت المديرين وضعف الافصاح وقصور المعلومات المقدمة الى السوق مما ترتب عليه قيان المساهمين ببيع اسهم الشركة وانخفاض اسعار الاسهم حوالى ٦٣% من قيمتها في فبراير ٢٠٠٣ وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل اسعار الاسهم ان اسعار اسهم الشركة كانت ثابتة وتتميز

بالاستقرار حتى عام ١٩٨٢ ثم بدأت في زيادة مستقرة من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥ ثم النمو السريع حتى عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت الاسعار حوالى ٦٣ % في فبراير عام ٢٠٠٣ وقد أشارت الدراسة الى ضعف نظم حوكمة الشركات بشركة AHold مقارنة بالشركات الاخرى في اوربا وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين جوده نظم حوكمة الشركات والنقلب في اسعار الاسهم فزيادة النقلب في الاسعار يشير الى ضعف وقصور المعلومات المقدمة للسوق وضعف نظم حوكمة الشركات.^(٦)

٧- دراسة (Bashiti & Rabadi 2009) بعنوان: تقييم حوكمة الشركات في الأردن :

هدفت هذه الدراسة الى تقييم التحكم المؤسسى في الاردن وبيئت ان الاردن قد خطأ خطوات واسعة في رسم وتطبيق سياسات التحكم المؤسسى من ذلك تنظيم متطور لسوق المال واستحداث وظيفة مراقب الشركات واصدار قانون تشجيع الاستثمار وكلها قضايا نظرية لم تطبق بدقه على ارض الواقع وقد تم اجراء هذه الدراسة على ٤٤ شركة وهذا العدد يمثل ما نسبته ٤٦ % من الشركات المتداولة اسهمها في السوق المالى التى تم اختيارها على اساس حجم العمليات التى تجريها واختبرت العينة لتقييم الشفافية وسرعة الإفصاح وتوفر المعلومات التى لا تعتمد على مركز لايداع الاوراق المالية وخلصت نتائج الدراسة الى ما يلى:^(٧)

١- ان سوق المال الاردنى يزداد تعقيدا وهو ما يتطلب ان يتم تأسيس الشركات المساهمة على مستويات عالية ويتوقع من الادارة رفع مستوى ودورية اعداد تقاريرها واتصالاتها حول استراتيجياتها.

٢- اثبتت النتائج ان التحكم المؤسسى غير مطبق بشكل تام وهو ما يتطلع اليه المستثمرون لاتخاذ قرارات رشيدة بشأن استثماراتهم.

٣- ان شركات كثيرة لا يوجد لديها ميكانيكيات واليات للتحكم المؤسسى.

٨- دراسة (Joshua, Ronen 2009) :Aproposed corporate governance reform financial statements insurance

هدفت الدراسة الى تقديم اطار مقترح لاصلاح حوكمة الشركات وتعد هذه الدراسة ميدانية اعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع المعلومات وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها ما يلي:

- ١- يعد التعارض في المصالح بين المراجع والعميل مشكلة كبرى في ظل حوكمة الشركات.
 - ٢- مقترح اصلاح حوكمة الشركات هو تأمين العمل ضد التضليل فيها يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين نتيجة اتخاذه قرارات خطأ بسبب التضليل.
 - ٣- قيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين على قوائمها من خلال اجراء عقد تأمين مع شركة تأمين مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التأمين (علاوة) ويضمن حصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناء على امور مضلله على مبلغ التعويض.
 - ٤- يجب ان يتم الاعلان عن كل من حدود الحماية والعلاوة للمستثمر
 - ٥- تقوم شركة التأمين بفحص العلاوة كما دل على انخفاض الجودة لتلك الشركة ومن ثم فإنه كلما قل مبلغ العلاوة المدفوعه لشركة التأمين زادت الجودة.
- مجلس الادارة تؤثر بشكل كبير على اداء الشركة وسلامة مركزها المالي، اذا فمن المفترض ان يتوافر لمجلس الادارة من الادوات والاليات التي تتيح له ممارسة الرقابة الفعالة على عمل الادارة التنفيذية ومتابعة اداء المديرين كما يجب ان يتم تزويد المجلس بكافة المعلومات والبيانات اللازمة التي تساعده على اتخاذ قراراته.
- وعن استقلالية مجلس الادارة فقد ركزت اللائحة التنفيذية لحوكمة الشركات في المادة رقم (٣-٣) في اطار الاحكام العامة على انه يتعين ان يكون هناك فصل واضح في الاختصاصات بينه وبين الادارة التنفيذية وبما يضمن الاستقلالية الكاملة وذلك حتى يتسنى لمجلس الادارة الاضطلاع بمسئوليته بصورة فعالة.

وعن مهام ومسئوليات مجلس الإدارة فقد اشارت اللائحة التنفيذية لحكومة الشركات في المادة رقم (٣-٧) الى ان مهام ومسئوليات مجلس الإدارة تتضمن على سبيل المثال لا الحصر ما يلي.

١ - اعتماد الاهداف والاستراتيجيات والخطط والسياسات الهامة للشركة ومن ذلك ما يلي محد ادنى

أ - الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية ومراجعتها وتوجيهها.

ب - الهيكل الراسمالي الامثل للشركة واهدافها المالية.

ج - سياسة واضحة لتوزيع الارباح على اختلاف انواعها (نقدية - عينية) وبما يحقق مصالح المساهمين والشركة.

د - اهداف الاداء ومراقبة التنفيذ والاداء الشامل في الشركة

هـ- الهياكل التنظيمية والوظيفية في الشركة واجراء المراجعة الدورية عليها. (٨)

جدول (١) عدد الشركات الصينية المدرجة خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٧

اجمالي راس المال السوقي ١٠٠ مليون	عدد الاسهم المتداولة	عدد الاسهم المصدرة ١٠٠ مليون	عدد الشركات الصينية المدرجة			العام
			الاجمالي	بورصة شنغهاي	بورصة شنشن	
٣٤٧٤	٣٠١.٤٦	٨٤٨.٤٢	٣٢٣	١٨٨	١٣٥	١٩٩٥
٩٨٤٢	٤٢٩.٨٥	١٢١٩.٥٤	٥٣٠	٢٩٢	٢١٧	١٩٩٦
١٧٥٢٩	٦٢١.٤٤	١٩٤٢.٦٧	٧٤٥	٣٨٣	٣٦٢	١٩٩٧
١٩٥٠.٦	٨٦١.٩٤	٢٥٢٦.٧٩	٨٥١	٤٣٨	٤١٣	١٩٩٨
٢٦٤٧١	١٠٧٩.٦٥	٣٠٨٨.٩٥	٩٤٩	٤٨٤	٤٦٥	١٩٩٩
٤٨٠.٩١	١٣٥٤.٢٦	٣٧٩١.٧١	١٠٨٨	٥٧٢	٥١٦	٢٠٠٠
٤٣٥٢٢	١٤٨٠.٨٨	٤٨٣٨.٣٥	١١٦٠	٦٤٦	٥١٤	٢٠٠١
٣٨٣٢٩	١٦٧٩.٩٤	٥٤٦٢.٩٩	١٢٢٤	٧١٥	٥٠٩	٢٠٠٢
٤٢٤٥٨	١٨٩٧.٣٢	٥٩٩٧.٩٣	١٢٨٧	٧٨٠	٥٠٧	٢٠٠٣
٣٧٠٥٥.٥٧	٢٥٧٧.١٨	٧١٤٩.٤٣	١٣٧٧	٨٣٤	٥٤٠	٢٠٠٤
٣٢٤٣٠.٢٨	٢٩١٤.٧٧	٧٦٢٩.٥١	١٣٨١	٨٤٢	٥٤٧	٢٠٠٥

٨٩٤٠.٨٩	٥٦٣٧.٧٨	١٤٩٢٦.٣٥	١٤٣٤	٨٦٠	٥٩٢	٢٠٠٦
٣٢٧١٤٠.٨٩	٤٩٣٣.٦٤	١٧٠٠٠	١٥٥٠	٨٦٤	٦٩٠	٢٠٠٧
١٢١٣٦٦	١٥٢.٧٩	٢٤٥٨٤	١٦٢٥	٨٧٠	٧٩١	٢٠٠٨
٢٤٣٩٣٩	١٩٦٧٠	٢٦١٦٣	١٧١٨	٨٩٤	٨٤٨	٢٠٠٩
٢٦٥٤٢٣	٢٥٦٤٢	٣٣١٨٤	٢٠٦٣	٩٣١	١١٦٩	٢٠١٠
٢١٤٨٥٨	٢٨٨٥٠	٣٦٠٩٦	٢٣٤٢	٩٥٤	١٤١١	٢٠١١
٢٣.٣٥٨	٣١٣٤٠	٣٨٣٩٥	٢٤٩٤	٩٥٣	١٥٤٠	٢٠١٢
٢٣٩.٧٧	٣٦٧٤٤	٤٠٥٦٩	٢٤٨٩	٩٩٥	١٥٣٦	٢٠١٣
٣٧٥٤٧	٣٩١٠٤	٤٣٦١٠	٢٦١٣	٩٩٠	١٦١٨	٢٠١٤
٥٣١٤٦٣	٣٧٠٤٣	٤٣٠٢٤	٢٨٢٧	١٠٨١	١٧٤٦	٢٠١٥
٥٠٧٦٨٦	٤١١٣٦	٤٨٧٥٠	٣٠٥٢	١١٨٢	١٨٧٠	٢٠١٦
٥٦٧٠.٨٦	٤٥٠٤٥	٣٥٧٤٧	٣٤٨٥	١٣٩٦	٢٠٨٩	٢٠١٧

يتضح من الجدول السابق تزايد عدد الشركات المدرجة في البورصات الصينية (شنغهاي - شنغهاي) حتى وصلت ٣٤٨٥ شركة منها ٢٠٨٩ شركة مدرجة في بورصة شاشزن ١٣٩٦ شركة مدرجة في بورصة شنغهاي باجمالي رأسمال سوقى قدرة ٥٦٧٠٨ مليار جنيه.

وبعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في نهاية عام ٢٠٠١ م واصلت الحكومة الصينية تحسين مبادئ وسياسات حوكمة الشركات لاعداد الشركات الصينية على المنافسة مع المنافسين الاجانب.

حيث نشرت هيئة تنظيم الاوراق المالية الصينية (CSRC) المبادئ التوجيهية لاستقلال مجلس الادارة في الشركات المدرجة في اغسطس ٢٠٠١ وتنظيم الاوراق المالية المنصوص عليها على الاقل الثلث من اعضاء مجلس امناء لجميع الشركات المدرجة في البورصة ينبغي ان يكونوا المديرين المستقلين. ويوضح الجدول التالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

جدول رقم (٢) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (بالمليون دولار)

الاستثمار الاجنبي المباشر	السنة
٣٤٩٠٠	٢٠٠٠
٣٧٨٠٠	٢٠٠١
٣٩١٠٠	٢٠٠٢
٤١٥٠٠	٢٠٠٣
٤٢٨٠٠	٢٠٠٤
٤٥٦٠٠	٢٠٠٥
٤٦٨٧٠	٢٠٠٦
٤٨٦٩٢	٢٠٠٧
٤٧٥٣٠	٢٠٠٨
٤٨٢٨٥	٢٠٠٩
٤٨٤٥٠	٢٠١٠
٥٢٣٠٠	٢٠١١
٥٣٢٠٠	٢٠١٢
٥٥١٨٦	٢٠١٣
٥٧٢٠٠	٢٠١٤
٥٨٦٠٠	٢٠١٥
٥٩٨٤٥	٢٠١٦
٦١٥٠٠	٢٠١٧

المصدر: البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم سنوات مختلفة.

- يتضح من الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين متطور بشكل طردى أن يزداد الاستثمار من عام الى آخر ويرجع ذلك الى أن الصين تتخذ عدة اجراءات تعمل على تشجيع الاستثمار ولكن في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع ويرجع ذلك الى الأزمة المالية العالمية التي ادت الى انهيار العديد من البنوك الكبرى من العديد من دول العالم وأهمها البنوك في

الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بدوره أدى الى نقص في النقد الأجنبي الوافد الى الصين وبالتالي أدى الى التأثير على سوق الأوراق المالية بها .
- وبعد ذلك يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الأرتفاع حتى وصل في عام ٢٠١٧ حوالى ٦١٥٠٠ مليون دولار.

أثر حوكمة الشركات على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الصين:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي: (GDP) Gross Domestic Product

كان معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة وصل إلى ٣.٤% كما اتجه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أيضا للزيادة خلال تلك الفترة حيث بلغ ١٦٣٢ يوان للفرد عام ١٩٩٠ وهى اقل قيمة له ثم ارتفع ليصل الى ٧٨٢٨ يوان للفرد عام ٢٠٠٠ بمتوسط قدرة ٤٧٠٥.٧ يوان وذلك قبل اعتماد تطبيق مبادئ حركمة الشركات.

جدول (٣) الناتج المحلي الإجمالي في الصين ونصيب الفرد منه باليوان خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٧) القيمة ب ١٠٠ مليون يوان

العام	الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠ مليون يوان	معدل النمو السنوى %	عدد السكان ١٠٠٠٠ نسمة
٢٠٠٠	١٠٩٦٥٥.٢	٩.٧٤	١٢٧٦٢٧
٢٠٠١	١٢٠٣٣٢.٨	١٢.٨٧	١٢٨٤٥٣
٢٠٠٢	١٣٥٨٢٢.٨	١٧.٧١	١٢٩٢٢٧
٢٠٠٣	١٥٩٧٨.٣	١٥.٦٧	١٢٩٩٨٨
٢٠٠٤	١٨٤٩٧.٤	١٦.٩٧	١٣٠٧٥٦
٢٠٠٥	٢١٦٣٤.٤	٢٢.٨٨	١٣١٤٤٨
٢٠٠٦	٢٦٥٨١٠.٣	١٨.١٥	١٣٢١٢٩
٢٠٠٧	٣١٤٠٤٥.٤	٨.٥٥	١٣٢٨٠٢
٢٠٠٨	٣٤٠٩٠٢.٨	١٧.٧٨	١٣٣٤٥٠
٢٠٠٩	٤٠١٥١٢.٨	١٧.٨٣	١٣٤٠٩١
٢٠١٠	٤٧٣١٠.٤	٩.٨	١٣٤٧٣٥

١٣٥٤٠٤	٩.٥	٥١٩٤٧٠.١	٢٠١١
١٣٦.٧٢	١٣.٢١	٥٦٨٨٤٥.٢	٢٠١٢
١٣٦٧٨٢	٧	٦٤٣٩٧٤	٢٠١٣
١٣٧٤٦٢	٧.٩٩	٦٨٩٠٥٢.١	٢٠١٤
١٣٨٢٧١	١١.١٥	٧٤٤١٢٧.٢	٢٠١٥
١٣٩٢٧٢	٧.٩٩	٨٢٧١٢١.٧	٢٠١٦
١٣٩٠٠٨	١١.١٥	٨٢٧١٢١.٨	٢٠١٧

٢- تطور الناتج المحلي الاجمالي في الصين خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٠١)

يتضح من الجدول السابق ان الناتج المحلي الاجمالي قد اتجه الى التزايد خلال هذه الفترة حيث بلغ حوالى ١٠٩٦٥٥.٢ مائة مليون يوان عام ٢٠٠١ وهى اقل قيمة له ثم ارتفع ليصل الى ٨٢٧١٢١.٧ مائة مليون يوان عام ٢٠١٧ وهى اعلى قيمة له بمتوسط فترة قدرة ٣٩٤٩٩٤.٥٠ مائة مليون يوان ومعدل نمو مركب قدرة ٣.٥ % سنويا كما اتجه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ايضا للزيادة خلال تلك الفترة حيث بلغ ٨٥٩١.٨ يوان للفرد عام ٢٠٠١ وهى اقل قيمة له ثم ارتفع ليصل الى ٥٩٨١٨.٩ يوان للفرد عام ٢٠١٧ بمتوسط قدرة ٢٩٢٢٠.٤ يوان وذلك خلال قدرة اعتماد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

ثانيا: الدخل القومي الاجمالي: (GNI) Gross National Income

١- تطور الدخل القومي الاجمالي خلال الفترة (٢٠١٧ - ١٩٩٥)

يتضح من الجدول التالى ان الدخل القومي الاجمالي قد اتجه الى التزايد خلال هذه الفترة حيث بلغ حوالى ٥٩٨١٠ مائة مليون يوان عام ١٩٩٥ وهى اقل قيمة له ثم ارتفع ليصل الى ٩٩٢١٤.٦ مائة مليون يوان عام ٢٠٠٠ وهى اعلى قيمة له بمتوسط قدرة ٥٧١٢٤.٣٨ مائة مليون يوان ومعدل نمو مركب قدرة ٣.٣٧ % سنويا كما اتجه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي ايضا للزيادة خلال تلك الفترة حيث بلغ ١٦٣٧.١ يوان للفرد عام ١٩٩٥ وهى اقل قيمة له ثم ارتفع ليصل الى ٧٧٣٢.٢

يوان عام ٢٠٠٠ بمتوسط فترة قدرة ٤٣٤٨.٥٤ يوان وذلك قبل فترة اعتماد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

ويتضح من الجدول التالي ان الدخل القومي الاجمالي قد اتجه الى التزايد خلال هذه الفترة حيث بلغ حوالي ١٠٩٦٥٥.٢ مائة مليون يوان عام ٢٠٠١ وهي اقل قيمة له ثم تزايد ليصبح ٨٠١٤٥٢.٣ مليون يوان عام ٢٠١٧ وهي اعلى قيمة له بمتوسط قدرة ٣٩٢٣٧٥.٨ مائة مليون يوان ومعدل نمو مركب قدرة ٣.٥ % سنويا وانحراف معياري قدرة ٢٣٢٦٧٥ كما اتجه متوسط نصيب القدرة من الدخل القومي الاجمالي ايضا للزيادة خلال تلك القدرة حيث بلغ ٨٤٦٧.٥ يوان للفرد عام ٢٠٠١ وهي اقل قيمة له ثم ارتفع ليصل الى ٥٧٦٥٥.١ يوان للفرد عام ٢٠١٧ بمتوسط فترة قدرة ٢٨٤٥٧.٦ يوان وذلك خلال فترة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

جدول رقم (٤) تطور الدخل القومي الاجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧)

العام	الدخل القومي	معدل النمو السنوي %	عدد السكان ١٠٠٠٠ نسمة
٢٠٠٠	١٠٩٦٥٥.٢	٩.٧٤	١٢٧٦٢٧
٢٠٠١	١٢٠٣٣٢.٨	١٢.٨٧	١٢٨٤٥٣
٢٠٠٢	١٣٥٨٢٢.٨	١٧.٧١	١٢٩٢٢٧
٢٠٠٣	١٥٩٧٨.٣	١٥.٦٧	١٢٩٩٨٨
٢٠٠٤	١٨٤٩٧.٤	١٦.٩٧	١٣٠٧٥٦
٢٠٠٥	٢١٦٣٤.٤	٢٢.٨٨	١٣١٤٤٨
٢٠٠٦	٢٦٥٨١٠.٣	١٨.١٥	١٣٢١٢٩
٢٠٠٧	٣١٤٠٤٥.٤	٨.٥٥	١٣٢٨٠٢
٢٠٠٨	٣٤٠٩٠٢.٨	١٧.٧٨	١٣٣٤٥٠
٢٠٠٩	٤٠١٥١٢.٨	١٧.٨٣	١٣٤٠٩١
٢٠١٠	٤٧٣١٠.٤	٩.٨	١٣٤٧٣٥
٢٠١١	٥١٩٤٧٠.١	٩.٥	١٣٥٤٠٤
٢٠١٢	٥٦٨٨٤٥.٢	١٣.٢١	١٣٦٠٧٢

١٣٦٧٨٢	٧	٦٤٣٩٧٤	٢٠١٣
١٣٧٤٦٢	٧.٩٩	٦٨٩٠٥٢.١	٢٠١٤
١٣٨٢٧١	١١.١٥	٧٤٤١٢٧.٢	٢٠١٥
١٣٩٢٧٢	٧.٩٩	٨٢٧١٢١.٧	٢٠١٦
١٣٩٠٠٨	١١.١٥	٨٢٧١٢١.٨	٢٠١٧

المصدر: البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ثالثاً: الادخار القومي الاجمالي:

١- تطور الادخار الاجمالي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)

يتضح من الجدول التالي ان الادخار القومي الاجمالي قد الى التزايد خلال هذه الفترة حيث بلغ حوالي ٦.٩٣٢٢ مائة مليون يوان عام ١٩٩٠ وهى اقل قيمة له تم ارتفاع ليصل الى ٣.٥٩٠٨ مائة مليون يوان عام ٢٠٠٠ وهى اعلى قيمة له بمتوسط قدرة ٢٢٤٨٤٥٥.٥ مائة مليون يوان ومعدل نمو مركب قدرة ٣٨٣٪ سنوياً.

٢- تطور الادخار القومي الاجمالي خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠١):

يتضح من الجدول التالي أن الأذخار القومي الاجمالي قد اتجه الى التزايد خلال هذه الفترة حيث بلغ حوالي ٤٣٢٤ ار٤ يوان عام ٢٠٠١ وهى اقل قيمة له، ثم تزايد ليصبح ٢٦٣ يوان عام ٢٠١٧ وهى أعلى قيمة له، بمتوسط فترة قدرة ٤٤٦ ٣٢٥٠٤٤٦ يوان، ومعدل نمو مركب قدرة ٤٦٤٪ سنوياً وذلك خلال فترة اعتماد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

جدول رقم (٥) تطور الادخار القومي الاجمالي خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠١)

الادخار كنسبة من الدخل القومي %	الدخل القومي الاجمالي باليوان	معدل النمو السنوى %	الادخار القومي الاجمالي باليوان	العام
٣٦%	١.٠٩٢٧٦	١٤.٨	٤.١٤٣٣٢	٢٠٠٠
٣٨%	١.٢٠٤٨٣	٢٣.٢	٤.٧٤٨٧	٢٠٠١
٣٩%	١.٣٦٥٧٦	٢٦.٩	٥.٨٥٠٧٤	٢٠٠٢

٢٠٠٣	٧.٤٢٢٤٧	١٦.٥	١.٦١٤١٥٥	%٤٣
٢٠٠٤	٨.٦٥٠٦٧	٢٣.٢	١.٨٥٩٩٩	%٤٧
٢٠٠٥	١.٠٦٥٣٨	٢٩.٠	٢.١٩٠٢٨	%٤٥
٢٠٠٦	١.٣٧٤٣٦	٢١.٥	٢.٧٠٨٤٤	%٤٧
٢٠٠٧	١.٦٧٠٣٣	٦.٥	٣.٢١٥٣	%٤٩
٢٠٠٨	١.٧٧٩٣٣	٢٠.٨	٣.٤٨٤٩٩	%٥١
٢٠٠٩	٢.١٥٠٢٢	١٤.١	٤.١١٢٦٥	%٥٢
٢٠١٠	٢.٤٥٣١٥	٩.٣	٤.٨٤٧٥٣	%٥١
٢٠١١	٢.٦٨٢٢	٧.٩	٥.٣٩١١٦٣	%٥٢
٢٠١٢	٢.٨٩٥٤٣	٩.٣	٥.٩٠٤٢٢	%٥١
٢٠١٣	٣.١٦٥٦٧	٣.٢	٦.٤٤٧٩١٣	%٥٠
٢٠١٤	٣.٢٣٣٩٥	٥.٣	٦.٤٣٤٧٩	%٤٩
٢٠١٥	٣.٢٣٣٩٥	١٤.٢	٦.٨٦٤٥	%٤٩
٢٠١٦	٣.٤٠٥٩٨	٥.٢	٧.٤١١٤٣	%٤٧
٢٠١٧	٢.٦٣	١٤.٢	٨.٢٥٠١٦٣	%٤٥

المصدر: البنك الدولي، سنوات مختلفة

رابعاً: تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

Net Foreign Direct Investment Flows (FDI)

تستقطب الصين جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً المباشرة منها حيث تصنف الصين في المرتبة الثالثة على العالم من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيه جذبت ٢٩.٤% من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وهو ما يقدر بحوالي ١٨٦.٧٧٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠١٢ م بلغ نصيب الصين من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ١٢١١ مليون دولار وهو ما يعادل ٩% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وهو بذلك تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر ١٦٧٦ مليون دولار وهو ما يعادل ١٢.٥% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

وفي عام ٢٠١٤ بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين ٢٧ % من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم.

١- تطور صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٧) جدول (٦) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الصين وعدد المشروعات المقامة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٧) القيمة بالمليون دولار

العام	الاستثمار الاجنبي المباشر الفعلي الداخلي	عدد المشروعات المقامة	معدل التغير السنوي %
١٩٩٥	٤١٧٢٦	٢٤٥٥٦	٨.٤
١٩٩٦	٤٥٢٥٧	٢١٠٠١	٠.٤٥
١٩٩٧	٤٥٤٦٣	١٩٧٩٩	١١.٣٠
١٩٩٨	٤٠٣١٩	١٦٩١٨	٠.٩٨
١٩٩٩	٤٠٧١٥	٢٢٣٤٧	١٥.١
٢٠٠٠	٤٦٨٧٨	٢٩١٤٠	١٢.٥
٢٠٠١	٥٢٧٤٣	٣٤١٧١	١.٤
٢٠٠٢	٥٣٥٠٥	٤١٠٨١	١٣.٣
٢٠٠٣	٦٠٦٣٠	٤٣٦٦٤	٠.٥٠٠
٢٠٠٤	٦٠٣٢٥	٤٤٠١٩	١٥.١
٢٠٠٥	٦٩٤٦٨	٤١٥٨٥	١٨.٧
٢٠٠٦	٨٢٦٥٨	٣٧٨٨٨	٢.٥٠
٢٠٠٧	٩٢٣٩٥	٢٧٥١٤	١٧.٤
٢٠٠٨	٩٠٠٣٣	٢٣٤٣٥	٩.٧
٢٠٠٩	١٠٥٧٣٥	٢٧٤٠٦	٣.٧٠
٢٠١٠	١١٦٠١١	٢٧٧١٢	٥.٢
٢٠١١	١١١٧١٦	٢٤٩٢٥	١.٦
٢٠١٢	١١٧٥٨٦	٢٧٧١٢	٥.٦
٢٠١٣	١١٩٥٦٢	٢٢١٧٣	٠.٢١٠
٢٠١٤	١٢٦٢٦٧	٢٣٧٧٨	٥.٢

١.٦	٢٦٥٧٥	١٢٦٠٠١	٢٠١٥
٥.٦	٢٧٩٠٠	١٢٦٠٠١	٢٠١٦
٤	٣٥٦٥٢	١٣١٠٣٥	٢٠١٧

Source MOFCOM websits WWW fdi gov en

النتائج:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- ١- ان الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق اهداف الشركات وتحقيق مصالح مساهميها، وعلى الرغم من كونها لم ترقى الى مرتبة القوانين وأنها ماتزال قواعد ارشادية الا انها تدعمها العديد من المؤسسات الدولية على رأسها البنك الدولي صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مما يمنحها أهمية قصوى على المستوى الدولي.
- ٢- يعد من اسباب تأخر الحوكمة في الصين تركيز ملكية الدولة حيث كانت هناك ٢٨٨٧ شركة مدرجة في الصين منها ١٠١٩ شركة تسيطر عليها الدولة، وهو مايمثل حوالي ٤٧% من اجمالي القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في البلاد.
- ٣- لم تقم الصين بتحديث كود حوكمة الشركات لديها منذ عام ٢٠٠١م سوى مرة واحدة في عام ٢٠١٦م على الرغم من كونها متقدمه على العديد من اقرانها في تطبيق حوكمة الشركات.
- ٤- تقدم ترتيب الصين من المراكز ٢٩ خلال العامين ٢٠١٢/٢٠١٣م، ٢٠١٣/٢٠١٤ الى المركز ٢٨ في الثلاثة اعوام التالية لهما في تقارير التنافسية العالمي.
- ٥- ان التزام الصين بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات قد ساعد على تحسين الأفصاح والشفافية والتصدي للفساد ومن ثم تحسين مركز الصين تقارير المنظمات الدولية الداعمة لحوكمة الشركات والداعية لمكافحة الفساد ومنها منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد.
- ٦- يحقق الميزان التجاري فائضا تجاريا بصفة مستمرة وبشكل متزايد.

٧- حقق الميزان التجاري الصيني فائضا قدرة ٢٨٥٢١٤٠ مليون يوان لذات العام.

٨- بلغ الاحتياطي الصيني من النقد الاجنبي ٣٠١٠.٥ مليار دولار.

المراجع:

- (١) نبيل حمادى : اثر تبني المؤسسات الجزائرية للحوكمة على جوده المراجعة المالية : دراسة ميدانية الجزائر مجلة البحوث والدراسات العلمية، ٢٠١٢، ص ٢٤.
- (٢) جمال العازمي دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية بحث ماجستير غير منشور جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا عمان الاردن ٢٠١٢.
- (٣) احمد عادل نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمصدق الحسابات واثره على فجوه مصداقية المعلومات المحاسبية اطروحة دكتوراه جامعة عمان العربية عمان الاردن ٢٠١١
- (٤) ابراهيم المليجي : دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في مصر مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الاسكندرية ٢٠٠٦ المجلد ٤٣ ص ١ - ٦٧
- (٥) السديري والنعقري رصد ملامح فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة السعودية : دراسة ميدانية رسالة ماجستير منشورة مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والادارة م ١٨ ع ٢٠٠٤ ص ١١٧ - ١٥١
- (6)Clark. L. D Wojcil and R Bauer, " Corporate Governance , Cross Listing. and Mamagerial Response to stock price Discounting Royal Ahold market arbitrage – Amsterdam and New York , 2004 from [http // www. ssm. com](http://www.ssm.com).
- (7)Bashiti L ubna , S : Rabadi Aram Y : (2009) Assessing Corporate Governance in Jordan The Arab Bank Review Vol No [37051
- (٨) هلال عفيفي، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الافصاح الاختياري في التقارير السنوية ودراسة اختيارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، بالعدد الأول ٢٠٠٨ ص ٤٢٩ – ٤٩٨.